العدد 6A مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية آب 2024
No. 6A Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences August. 2024
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الأقلية القبطية في مصر1952-2015

م.م. حسام صبار زباله رديني الذرب
المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار

ملخص : تم تقسيم موضوع الدراسة الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الأصول التاريخية للأقباط حيث تعددت الآراء في ذلك، كذلك تطرق هذا المبحث لأهم المراحل التي مرت بها هذه الأقلية في التاريخ المصري ،في حين تطرق المبحث الثاني لدراسة التمثيل السكاني لهذه الأقلية وكيفية اندماجها مع المجتمع المصري، اما المبحث الثالث فقد أستعرض مواقف تلك الأقلية من التطورات السياسية في مصر خلال المدة(1952-2013) وكانت مواقف متغيرة تحركها السياسات الحكومية ومواقف تلك السياسات مع الأقلية المذكورة.

كلمات مفتاحية : الاقلية القبطية ، مصر

Coptic minority in Egypt1952-2015

A.L. Hossam Sabbar Zabala Radini Al-Dharb
General Directorate of Education in Dhi Qar Governorate

The study topic was divided into three sections. The first section dealt with the historical origins of the Copts, where opinions differed in this regard. This section also addressed the most important stages that this minority went through in Egyptian history, while the second section addressed the study of the population representation of this minority and how it integrated into Egyptian society. As for the third section, it reviewed the positions of this minority on political developments in Egypt during the period (1952-2013). They were changing positions driven by government policies and the positions of those policies with the aforementioned minority.

Keywords: Coptic minority, Egypt

المقدمة

أحتلت دراسة الأقليات مكانة متميزة في تاريخ الوطن العربي وذلك بسبب التجاذبات الطائفية والعرقية التي نمت بوتيرة متصاعدة والسياسات الحكومية المتضاربة حول التعاطي مع حقوق تلك الأقليات،وجاءت دراستنا لأحدى الأقليات المهمة ألا وهي الأقلية القبطية في مصر والتي قدر لها أن تحتل مكانة هامة في التاريخ المصري الحديث والمعاصر.

المبحث الأول

الأصول التاريخية للأقلية القبطية في مصر

اختلفت الآراء حول أصل كلمة (قبط) وجمعها أقباط ، فالبعض أرجعها الى الأغريق على اعتبارهم اطلقوا كلمة (coptoI) على المصريين لأنهم كانوا يختنون أطفالهم، أوأنها مشتقة من كلمة (قفطايم او قفطين) بن مصرين اومصرايم أحد احفاد نوح وأول من استقر بوادي النيل وسميت مدينة قبط بأسمه[1] ،والبعض الأخر يذكر أن كلمة قبط تطلق على مدينة منف عاصمة مصر وكانت تسمى (هاكابتاح) أي منزل روح الآله بتاح[2] إلا أن معظم الباحثين أتفقوا على أن أصل كلمة الأقباط مشتقة من الكلمة اليونانية (ايجيبتوس) وأصبحت كلمة قبط تطلق على المسيحيين من أهل البلاد الذين بقوا على ديانتهم بعد ان تحول اكثريتهم الى الأسلام وهذا يعني ان العرب المسيحيين لا ينتمون الى القبط لأنهم بقوا على اتباع كنائسهم القديمة مثل الفلسطينيين

والسوريين والمارونيين ولهذا يحرص الأقباط في التشديد على الفكرة القائله بأن القبط الحاليين هم السلالة التي تنحدر مباشرة من سكان مصر الأقدمين[3] ، وينتمي معظم الأقباط الى الكنيسة الأرثوذكسية المرقسية القبطية والتي تقع في الأسكندرية حيث يتبعون تعاليم مرقس المتوفي سنة68م وتتميز الكنيسة القبطية بأستقلالها عن بقية الكنائس الأخرى في العالم وأنها تؤمن بالطبيعة او المشيئة الواحدة للسيد المسيح وترى ان الطبيعة ألهية(لاهوتية) على العكس من الكنائس الأخرى التي تؤمن بالطبيعة المزدوجة(اللاهوتية والناسوتية) للسيد المسيح[4] .

وقد مر تاريخ الأقباط في مصر بثلاث مراحل هي : مرحلة ما قبل الإسلام، ومرحلة الفتح العربي الإسلامي، ومرحلة العهد العثماني والاحتلال البريطاني لمصر، وتمثلت مرحلة ما قبل الإسلام بالعهد الروماني فبعد أن أصبحت مصر ولاية رومانية شعر المصريون الأقباط بالاضطهاد من التدخل الأجنبي وقاوموا ذلك الأحتلال، وقد تعرض الأقباط لأبشع أنواع التعذيب من قبل الدولة الرومانية لدرجة أن القمع الدموي بلغ ذروته في أواخر القرن الثالث ، فعرف ذلك العهد بـ (مصر الشهداء) وفي العهد البيزنطي أنفصلت الكنيسة المصرية عن الكنيسة البيزنطية وتمسك الأقباط بأستقلالهم الديني رغم محاولات الأمبراطور توحيد الكنيستين إلا انهُ لم يفلح[5] .

وأستمرت معاناة الأقباط بسبب التفرقة بينهم وبين الطوائف الأخرى في الحقوق والواجبات وعانوا من الأظطهاد السياسي ولم يندمجوا في المجرى الرئيسي للحياة السياسية، لذلك انتشر الفكر الفرعوني في نفوس بعض المتطرفين الأقباط المرتبطين ببريطانيا والغرب ومن أهدافهم تمجيد التاريخ الفرعوني والأنفصال عن العرب، ولتحقيق اهدافهم تم تأسيس العديد من الجمعيات والمؤسسات منها الجمعية الخيرية القبطية وأنشاء حزب سياسي بأسم(الحزب المصري) وذلك في عام 1908والهدف منهُ هو حماية الأقلية القبطية ومن ابرز قيادتهِ عمر مكرم ورفع الحزب المذكور شعار(أنا مسلم وطناً ومسيحي ديناً) [6] ، إلا أنهُ مع ميلاد الدولة الحديثة والمجتمع المدني في عهد محمد علي(1801- 1884) حيث عمل محمد علي على تكييف أوضاع الأقباط في مصر من خلال مساواتهم في الحقوق والواجبات مع عامة المصريين ورفض التمييز الأجتماعي والسياسي ضدهم وألغى القيود المفروضة على شعائرهم الدينية[7]،ووصل الأندماج الى درجة كبيرة في المدة الواقعة مابين(1919- 1952) حيث تبوأو المناصب العليا التي تبوأها المسلمون[8].

يتضح مما سبق ذكره انهُ على الرغم من ان الأقباط هم سكان مصر الأصليين إلا أنهم تعرضوا للمظايقات من بعض الطوائف الأخرى التي كبر عليها بروز الصوت القبطي سياسياً وأجتماعياً وهذا ما أدى الى ظآلة التمثيل السياسي للأقباط لاحقاً.

المبحث الثاني

التمثيل السكاني للأقلية القبطية في مصر

لم ينغلق الأقباط على أنفسهم في مصر بل كان لهم اندماج واضح ومؤثر في المجتمع المصري فمنهم الفلاح والعامل ورجل الأعمال وكان الرابط بينهم هو الأنتماء الوطني والديني[9]،وأختلفت المصادر القبطية في تحديد العدد الكلي للأقباط في مصر،فالبعض أكد أن عددهم يبلغ خمسة ملايين قبطي، في حين ذكرت المصادر الأخرى أن عددهم الكلي يبلغ ستة ملايين قبطي[10] ولكن المصادر الرسمية أتفقت على تحديد نسبة الأقباط في مصر ب(10%) من مجموع سكان المجتمع المصري،ووفقاً لهذه الأحصائية فأنهم يملكون ثلث اجمالي الثروة المصرية والدليل على ذلك ان معظم الشركات المصرية العاملة في مجالات الأقتصاد الحيوية كالأتصالات وصناعة السيارات والتشييد والبناء مسجلة بأسم الأقباط[11]،وأشتهرو بخبرتهم في علم الحساب ، وكان منهم مساحو الارض والنساجون والصيارفة والوزانون وكتبة الحسابات،ويتميزون بصفات طيبة كحسن المعاشرة وحب السلام والفطنة والذكاء،ولا يكاد يوجد بينهم وبين النازحين من الأوروبيين أي اختلاط ، ولايعرف عن عاداتهم المنزلية الا القليل ، شأنهم في ذلك شأن المسلمين ، فالحجاب مفروض على نسائهم كما هو مفروض على نساء المسلمين وفي الريف عاداتهم لاتختلف عن عادات العرب وهم كالمسلمين

يؤمنون بالخرافات الشاملة في البلاد سواءً أكانت تلك الخرافات راجعة الى اصل اسلامى أو اصل مسيحي[12]، اضافةً الى ذلك فأنهم يمارسون طقوسهم الدينية بحرية تامة بما في ذلك الأعياد التي تبلغ أربعة عشر عيداً في كل سنة منها سبعة أعياد يسمونها أعياداً كباروهي(عيد الزيتونة والبشارة والفصح وخمسين الأربعين والميلاد والغطاس)، وسبعة أعياد يسمونها أعياداً صغاروهي(الختان والأربعين وخميس العهد وسبت النور وأحد الحدود والتجلي والصليب) أضافةً الى الأعياد العادية كيوم النوروز[13]، إلا أن الأقباط تختلف توجهاتهم عن الكنيسة فمنهم مرتبطين أرتباطاً دينياً تاماً بالكنيسة الأرثودوكسية ومنهم فئة أجتماعية منتشرة في نسيج المجتمع المصري ولا يحول بينها وبين توجهاتها السياسية والأجتماعية أي عائق وهذا يعني أن التوجهات السياسية للمؤسسة الكنسية لا تعبر بالضرورة عن توجهات الأقباط السياسية فالمصريون الأقباط على أختلاف أنتمائاتهم المذهبية والأجتماعية والسياسية لايمكن عدهم كتلة أجتماعية مندمجة ولكن حدوث بعض التوترات الدينية والطائفية وأندماج فئات واسعة داخل المؤسسة الدينية المسيحية الرسمية وغير الرسمية جعل القيادات الدينية تؤدي أدواراً عديدة في تمثيل مصالح الأقباط والتعبير عنهم وتمثيلهم في الدولة[14] .

بهذا نستطيع القول أن الأقباط هم اقلية في العدد لكنهم أكثرية من ناحية التأثير الأقتصادي في المجتمع المصري لما لعبوه من دور كبير في تسيير عجلة الأقتصاد المصري.

المبحث الثالث

الوضع السياسي والأجتماعي للأقلية القبطية في مصر خلال المدة(1952-2013)

أولاً:موقف الأقلية القبطية من ثورة 23يوليو 1952في مصر

شهدت مصر عشية الثالث والعشرون من حزيران عام 1952 قيام ثورة مسلحة قادها الضباط الأحرار من أجل التخلص من الأستعمار البريطاني وإقامة العدالة الأجتماعية وتحقيق الأستقلال للبلاد[15]،وكان هذا الحدث مفاجئاً للأقلية القبطية إلا أنها رحبت بقيام الثورة حالها حال بقية الشعب المصري لكنها كانت قلقة بسبب ضآلة التمثيل القبطي في الجيش حيث كان هنالك قبطي واحد في تنظيم الضباط الأحرار،وبعد شهرين من اندلاع الثورة عمل الأقباط على أثبات وجودهم الوطني والسياسي من خلال قيام مجموعة منهم بتأسيس جمعية بأسم(جمعية الأمة القبطية) وذلك في الثالث والعشرون من حزيران عام 1952 [16] ، وركزت هذه الجمعية على دعوة الأقباط لدراسة اللغة القبطية وإحلالها محل اللغة العربية والدعوة للتعامل بالتاريخ القبطي والمطالبة بإنشاء محطة أذاعة وجريدة خاصة للأقباط [17] .

ولتحقيق الأهداف التي وضعتها الجمعية القبطية أعلنت انها ستعمل على أصلاح شؤون الكنيسة القبطية وتقديم المساعدة للعاطلين والمحتاجين ونشر تعاليم الكنيسة القبطية وتوجيه الشباب القبطي توجيهاً صالحاً عن طريق الاهتمام بالنواحي الروحية والعلمية والرياضية،وأعتبرت الحكومة المصرية أن هذه التوجهات القبطية تشكل خطراً عل النظام السياسي والأجتماعي فأقدمت على اصدار قراراً قضائياً يقضي بحل جمعية الأمة القبطية وذلك في الرابع والعشرون من آذار عام 1954[18]،الأمر الذي دفع جمعية الأمة القبطية الى توسيع كفاحها وذلك عن طريق قيامها بأختطاف بطريرك الكنيسة البابا انبا يوساب الثاني وذلك في الخامس والعشرين من تموز من عام 1954 وذلك لعدم وقوفهِ مع مطالب الأقباط المتمثلة بفتح المصانع وأقامة المشاريع من أجل تشغيل القبط المعطلين عن العمل[19]،ولكن وعلى الرغم من حل هذه الجمعية فأن الأقباط اجبروا الحكومة المصرية على الأذعان لبعض مطالبهم ومنها جعل التعليم مجانياً للأقباط ففي بداية الستينات كان ثلاثة أرباع طلاب كلية الهندسة في جامعة عين الشمس هم من الأقباط و(40%) من الطلبة الأقباط يدرسون في كلية الطب من بين مجموع الطلاب الكلي[20].

ونستنتج من ذلك بأن الحكومة المصرية أرادت أن توضح للشعب المصري بأن الأقباط طائفة دينية مؤثرة وأن الأستهانه بحقوقها الأساسية سيؤدي الى زعزعة الأمن المجتمعي للشعب المصري.

ثانياً:موقف الأقلية القبطية من حكومة الرئيس جمال عبد الناصر(1956-1970)

حاول الرئيس المصري جمال عبد الناصر بعد أنتخابهِ في الرابع والعشرين من حزيران عام1956 الحفاظ على الوحدة الوطنية المصرية من خلال اعطاء الحقوق والواجبات للجميع دون تمييز، فأكد أن جميع الترقيات الحكومية تتم عن طريق الأقدمية وتقديم الخدمات الصحية والثقافية لجميع طوائف الشعب المصري الأمر الذي انعكس أيجاباً على الأقباط وحاصةً المثقفين منهم فبرز منهم الكاتب والفنان والصحفي ، وسمح جمال عبد الناصر للكنيسة القبطية ببناء أربع وخمسون كنيسة سنوياً على أن يتم ذلك بتوجيه مباشر من البطريرك الى الجهات الرسمية[21]، وأستمرالنشاط الديني للأقباط من خلال عقد لقاء أسبوعي وتحديداً في يوم الجمعة بقصد جمع الشباب القبطي حول الكنيسة كما تم تعيين الأنبا صموئيل أسقفاً للعلاقات الخارجية ومسؤولاً عن الشؤون المالية للكنيسة القبطية وتعيين الأنبا جريجوريوس أسقفاً للبحث العلمي وقد أثار هذا النشاط البابا لأنه قد يؤدي الى الصدام مع الدولة، إلا أن الضغط القبطي أجبر البابا على أن لا يتخذ موقفاً معارضاً ضد النشاط الديني للأقباط[22] ،ونظراً للتمثيل السياسي الضئيل للأقباط في البرلمان أبتكرالرئيس جمال عبد الناصر مبدأ دستورياً جديداً وهو التعيين وأدخل مادة جديدة على دستور عام 1956 تسمح لهُ بتعيين عشرة أعضاء في مجلس الأمه وفعلاً تعيين الأقباط كبديل عن فوزهم في الأنتخابات وتعاطف الأقباط مع هذه البادرة الحسنة التي خدمتهم كثيراً مما جعلهم يدعمون النظام السياسي لحكومة جمال عبد الناصر[23].

وبعد العدوان الأسرائيلي على مصر في حزيران 1967كان للكنيسة القبطية نشاطاً فعالاً على الصعيدين المحلي والدولي فأهتم البابا على تثقيف الأقباط بمشروعية الجهاد ضد الغزاة بأعتبارهِ واجباً دينياً مسيحياً، وأوضحت الكنيسة القبطية بأنها لا تعترف بالكيان الديني للأسرائيل لأن الأخير شعب لم يحفظ عهد الله وتظامنت الكنيسة القبطية مع المقاومة الفلسطينية ضد أسرائيل في للدفاع عن القدس مؤكدة بأن ذلك الأعتداء يمثل طعنة من الخلف لجميع العرب[24]، لكن الأقباط أصيبوا بخيبة أمل في عام 1968 بسبب قيام وزارة الأوقاف المصرية بنزع ملكية البطريركية والأديرة القبطية والتي تقدر بحوالي(850) فداناً وتوزيعها على الفلاحين المسلمين بنسبة(99%) تطبيقاً لسياسة الأصلاح الزراعي وأكد الأقباط بأن هذه الأملاك ليست تابعة لشخص واحد حتى يتم مصادرتها وإنما هي أملاك ملايين الأقباط وبالأخص الفقراء منهم[25].

وبهذا يكون جمال عبد الناصر قد أنفتح على الأقباط سياسياً ودينياً الأمر الذي ادى الى كسب الأقباط في دعم النظام السياسي للرئيس عبد الناصر،على الرغم من بعض الأجراءات الأقتصادية الحكومية ضد الأقباط.

ثالثاً: موقف الأقلية القبطية من حكومة الرئيس محمد أنور السادات(1970-1981)

تسنم أنور السادات رئاسة الحكومة المصرية عام 1970وتزامن ذلك مع تولي الأنبا شنودا كرسي البابوية الأمر الذي ساهم في وصول الجناح المؤيد لأن يكون هنالك دور سياسي- ديني للكنيسة خصوصاً وأن الرئيس أنور السادات كان يريد صحوة يمينية عامه تساعده على تحجيم دورالناصريين واليساريين فسمح للأقباط ببمارسة نشاطاتهم الدينية ،إلا أن الأخيرين كانوا يتوجسون خيفةً من النشاط المتزايد للتيار الأسلامي وأصراره على تطبيق الشريعة الأسلامية لذلك عملوا على أنشاء العديد من المجلات التي ركزت على المطالبة بتمثيل الأقباط حالهم حال المسلمين في البرلمان وكافة مؤسسات الدولة[26].

وفي عام 1971 عمل أنور السادات على تشريع قانون أعتبر فيه أن الأسلام هوالدين الرسمي للدولة والعقيدة الأسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، ثم شرع قانوناً أخر أطلق عليه قانون(الردة) وذلك في آب من العام نفسهِ والذي ينص على أعدام كل مرتد عن الأسلام الأمر الذي أثار غضب الأقباط معتبرين ذلك تجاوزاً على الدستورالذي نص على المساواة بين المسلمين والأقباط ، ومن جانب اخر عبر الأقباط عن رفضهم لهذهِ القوانين عن طريق الصيام لمدة خمسة أيام وأبتداءً من الخامس عشر من ايلول لعام 1977[27]، ولم يكتفِ الأقباط بهذه الأساليب وإنما توسعت رقعة أحتجاجاتهم في طباعة المنشورات التي تدعو على أن مصر قبطية وانها موطنهم الأصلي وأن المسلمين دخلاء ومستعمرين ويجب مقاومتهم وكان هذا نذيراً

بحدوث فتنة طائفية بين المسلمين والأقباط تهدد السلم المجتمعي لذلك أحس أنور السادات بذلك الخطر وأعلن عن تراجعهِ في تشريع القوانين السابقة التي تميز الأقباط عن المسلمين[28].

وفي كانون الثاني 1977 عادت الخلافات من جديد بين الرئيس المصري أنور السادات والأقباط بعد أن عقد البابا شنودا مؤتمراً في السايع عشر من كانون الثاني من العام نفسهِ أكد فيه أن الأقباط يمثلون اقدم وأعرق سلالة في الشعب المصري ومن حقهم ممارسة شعائرهم الدينية بحرية تامة وحماية الزواج المسيحي والمساواة وتكافؤ الفرص وتمثيل الأقباط في البرلمان وكافة مؤسسات الدولة وعدم تطبيق الشريعة السلامية على غير المسلمين،ومن جانب آخر أهتم البابا بأقباط المهجر لما لهم من دور في دعم المسيح فعمل على زيادة كنائِسهم من ثمانية كنائس الى مائة وثمانون كنيسة وخصص أسقفاً لرعاية شباب الأقباط فضلاً عن قيامهِ بحملة واسعة لتوزيع الكتب وترجمتها وانشاء المدارس والمراكز التعليمية الخاصة بأقباط المهجر[29] .

وقد كان لهذا الدور الأيجابي من قبل البابا تجاه الأقباط أثراً في تشجيع الأقباط على المطالبة بتعديل الدستور على أساس ديني- طائفي فتأزم الوضع وأندلعت مواجهات بين المسلمين والأقباط من جهة وبين الحكومة والأقباط من جهة ثانية الأمر الذي دفع الرئيس انور السادات على تنحية البابا شنودا من مهامهِ الدينية كبطريك للمسيح وحل كافة الجمعيات القبطية وذلك في الرابع عشر من آيار عام1980 فأستغلت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك ووقفت مع الأقباط وتم استقبال البابا من قبل الرئيس الأمريكي كارتر في البيت الأبيض مؤكداً له بأن الأقباط طائفة لها ثقلها السياسي ولا يمكن تجاهل مشاعرهم الدينية[30] .

بناءً على ذلك يمكن القول بأن لم يستوعب الثقل الأجتماعي والديني للأقباط فأستمر في تطبيق الأجراءات وتشريع القوانين المضادة للأقباط وهذا ماأستفز الأقباط وجعلهم يتخذون موقفاً عدائياً تجاه النظام السياسي للسادات وهذا مما عجل في أغتياله ببداية الثمانينات.

رابعاً:موقف الأقلية القبطية من حكومة الرئيس محمد حسني مبارك(1981-2011)

عندما تولى حسني مبارك رئاسة الحكومة المصرية في عام 1981 خرجت الجماهير القبطية في مظاهرات تطالب بالأفراج عن البابا شنودا الذي أعتقلتهُ حكومة انور السادات وأستجاب مبارك لمطالب الأقباط فأطلق سراح البابا وسمح لهُ بمزاولة نشاطهُ الديني لأن الرئيس المذكور كان هدفهُ الأساسي تهدئة الأوضاع العامة في البلاد ، كذلك أصدرحسني مبارك قراراً في جعل عيد الميلاد المسيحي عطلة رسمية للدولة وتوجيه قيادات حكومته لحل الخلافات التي تحصل بين الأقباط[31] ، وتماشياً مع سياسة التهدئة التي سار عليها حسني مبارك في بداية عهده أعلن أنه مؤمن بالحفاظ على الهوية القبطية الوطنية فسمح للأقباط بتأليف المجلات والنشرات والكتب العلمية والمراكز الثقافية فكان من نتيجة ذلك ظهورمواقع الكترونية خاصة بالكنيسة القبطية أضافةً الى تأسيس قنوات فضائية دينية مثل قناتي(أغابي وسي تي في) [32].

إلا أن الأقباط أنقسموا الى قسمين في موقفهم من حكومة حسني مبارك، القسم الأول نظر بأيجابية الى بداية سياسة مبارك في التعاطي مع مطالب الأقباط من خلال السماح لهم ببناء الكنائس والأمور الثقافية الأخرى، أما القسم الثاني فأكد بأن السياسة الأيجابية التي أبتدأها حسني مبارك تجاه الأقباط تقتصرعلى الشؤون الأجتماعية وتتغافل وضع الأقباط وقضاياهم المهمة[33] .

ومهما يكن من أمر فأن الأقباط شاركوا في الأنتخابات البرلمانية التي جرت في الثلاثين من حزيران من عام1983وحصدوا أربعة مقاعد في البرلمان وهورقم قياسي لم يحققوه منذ عام 1957[34]، وبعد ذلك عمل الرئيس حسني مبارك على عقد أتفاق مع البابا تم بموجبه أعتبار البابا شنودا ممثلاً عن شوؤن الأقباط على أن يتعهد الأخير بحماية النظام السياسي المصري، إلا أن أغلب شباب الأقباط كانوا غير راضين على سياسة مبارك على أعتبار أن دورهم السياسي لم يكن فعالاً في هذا النظام[35].

وشهد عهد مبارك استهداف الأقباط بشكل منظم من قبل جماعات العنف الديني الإسلامية طوال عقد التسعينيات، خصوصاً في المدة الواقعة بين1992- 1997، حيث أصبح الأقباط هدفاً لأجل إجبار النظام على الرضوخ لطلباتها، وخاصةً في محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا بصعيد مصر ووصل الأمر حد تطبيق الحدود على بعض الأقباط في مسجد الرحمن بأرض المولد بالمنيا على مرأى ومسمع من أجهزة الأمن مثل تعليق الرؤوس على أعمدة الإنارة بعد عمليات القتل، كما حدث بين عامي 1992 و1994 في أبو قرقاص بالمنيا، وفي هذه المرحلة فقط بلغ عدد قتلى الأقباط على أيدي الجماعات الإسلامية المتطرفة أكثر من مائة قتيل في حوادث متفرقة، أما عن موقف الأمن المصري من هذه الحوادث فقد وصفها بإنها حوادث فردية قامت بها بعض الجماعات الخارجة عن الأسلام، ووصل الأمر بمدير أمن أسيوط أن وصف مذبحة قبطية حدثت في شباط عام1996 راح ضحيتها ثمانية من الأقباط بحادث عشوائي، في حين لم يستخدم النظام السابق سيف الطوارئ الذي سلطه على رقاب السياسيين والصحفيين في مواجهة هذه الأزمات الطائفية[36]،وأستمر نظام مبارك على مستوى الممارسة السياسية في أتباع نفس سياسات الأنظمة التي سبقتهُ فيما يتعلق بالطائفية مستخدماً أسلوب ترضية للنخب القبطية وذلك عبر بعض التعيينات في المجالس البرلمانية فضلاً عن الزيارات التي قام بها مبارك للأقباط في مناسباتهم العامة وبالتالي أهمل المشكلة الرئيسية للأقباط دون معالجة فعلية فأستمرت المشاكل الطائفية وضعف التمثيل السياسي للأقباط، بل تورط نظام مبارك في أخطاء لا زالت آثارها موجودة لحد الآن منها غيبة الحسم التشريعي وهشاشة في دور الدولة، بل أن أمن الدولة هو من فجر مشكلة احداث الكشح الأولى والثانية، وهو الذي تولى إدارة مشكلة المتحولين دينياً والتي انتشرت بعض حلقاتها فيما بعد ،وهكذا بقي التمثيل القبطي تحت قبة البرلمان على مدار سنوات محكوماً بمنحة رئيس الدولة، فضلاً عن أن العملية الانتخابية في مصر كانت مقيدة بالأطر العائلية والقبلية الأمر الذي أدى الى غياب الدور القبطي في البرلمان المصري[37]،وتم حرمان الأقباط من تولي أي منصب دبلوماسي في حكومة حسني مبارك،ففي أنتخابات عام 2004تم تعيين سبعة عشرسفيراً جميعهم من المسلمين بينما لم يحصل الأقباط على أي درجة وهذا يدل على أتباع حكومة مبارك العنصرية في توزيع المناصب المهمة ،ومن من جهة أخرى شهد الأقباط تمثيلا ضعيفاً في المجالس المنتخبة المختلفة والمناصب القيادية المهمة وضُيعت حقوق الأقباط وقد قامت الحكومة بإذلال الأقباط وذلك عن طريق إتفاقها غير المعلن مع بعض الجماعات الإجرامية ،ولم يقتصر الأمر على قتل القبط أو قتل السياح بل امتد التطرف إلى تدمير البنية التحتية لمصر مثل القنابل التي انفجرت في مقهى وادى النيل وحادث القللي والخازندار والإعتداءات على قطارات الصعيد وقتل بعض الركاب فيها أو تدميرها ويعتقد ان حادثة حريق قطار الصعيد الذي راح ضحيته عشرات من القتلى والجرحي هو من تدبير الإجرام الإرهابي لمتطرفي اسلامي و موهت الحكومة على هذه الجريمة بانها نتيجه خلل فني [38].

ومما زاد الأمر تعقيداً هو تعرض الكنيسة القبطية في الأسكندرية الى الحرق في الأول من كانون الثاني عام 2011والذي يصادف عيد رأس السنة وراح ضحية الحادثه عشرون قتيلاً فتظاهر الأقباط منددين بهذه الجريمة الأرهابية وتعاطف المسلمون معهم وتصاعدت النقمة ضد النظام الحاكم واتهم الأقباط وقوف الحكومة وراء هذه الحادثة لأحداث فتنة طائفية بين المسلمين والأقباط[39] .

وفي التاسع من تشرين الأول عام 2011 قام الأقباط بمظاهرة كبرى سميت بيوم الغضب القبطي وذلك رداً على قيام سكان قرية المرينات بمحافظة أسوان بهدم أحدى الكنائس الغير مرخصة معلنين أعتصاماً مفتوحاً تحول الى مصادمات كبيرة بين الشرطة والمتظاهرين[40]،وأصدر البابا بياناً في الخامس عشر من شهر حزيران عام 2011 طالب فيه المعتصمين بالأنسحاب حفاظاً على سلامتهم وأحباط مخطط المندسين الذين تغلغلوا بين صفوف المتظاهرين الرامي الى تأجيج الفتنة الطائفية في البلاد،إلا أن المتظاهرين لم يذعنوا لأمر البابا[41].

ومن جانب آخر كانت بعض الدول الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تغذية الخلافات بين الأقباط والحكومة من خلال تحريض الشباب القبطي ضد سياسة حسني مبارك وجرت أتصالات عديدة بين المسؤولين الأمريكيين وزعماء الأقباط بهذا الصدد،كما بادرت واشنطن الى توجيه

دعوة لبعض زعماء الأقباط لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التباحث حول كيفية حماية الأقباط عن طريق المطالبة بأعلان أقليم خاص بهم،اضافةً الى ذلك عملت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على دعم مراكز للدراسات والبحوث في داخل الدول العربية التي تعنى بشؤون الأقباط مثل مركز ابن خلدون في مصر الذي يرأسه سعد الدين ابراهيم ويهتم هذا المركز بالشؤون السياسية والثقافية للأقليات الدينية ويتم تمويلهُ من المخابرات الأمريكية مباشرةً[42]، وفعلاً نجحت وكالة الأستخبارات الأمريكية في دفع الأقباط للمشاركة في مظاهرات الخامس والعشرون من كانون الثاني لعام 2011 والتي أطاحت بالرئيس حسني مبارك حيث خرج الملايين من الأقباط الى الساحة وقدموا العديد من الضحايا وكانت الكنيسة مؤيدة لخروجهم وأشتركوا في التنظيم السياسي للثورة وبعد هذا التاريخ أصبح الصوت القبطي مؤثراً على الساحه السياسية المصرية[43].

عند تقييم سياسة مبارك تجاه الأقباط فأننا نعتقد بأن تلك السياسة مرت بمدتين تاريخيتين الأولى (1981-1985)والتي تعتبر الفترة الذهبية للأقباط لما حصلوا عليه من حقوق هامة على الصعيدين السياسي والديني،اما المدة الثانية فهي الممتدة مابين(1985-2011) وفيها تراجع النشاط السياسي للأقباط على أثر التناقضات والأختلافات بين النظام السياسي المصري والأقباط والتي على أثرها تمت الأطاحة برئاسة مبارك.

خامساً:موقف الأقلية القبطية من حكومة محمد مرسي(2012-2013)

تباينت ردود الأفعال القبطية حول حكومة الدكتور محمد مرسي الذي تسنم رئاسة الحكومة في عام 2012،فمنهم من رأى نهاية الدولة المصرية لأنها سيحكمها الأخوان المسلمون فيما أعتبر البعض الأخر أنه يجب أحترام نتيجة الأنتخابات والتعامل مع الدكتورمرسي كرئيس دولة لهُ كل الأحترام، ومهما يكن من أمر فأن الهدف الرئيسي لمرسي كان تهدئة الأوضاع الملتهبة وكسب الأقباط الى جانبه على أعتبارهم تكتل مسيحي لهُ ثُقل سياسي كبير في الشرق الأوسط فأعلن أن الأقباط متساوون امام القانون مع عامة المصريين وأنه سيتم تعيين شخص قبطي نائباً للرئيس[44].

ولم يستقر وضع الأقباط في عهد هذه الحكومة بل تعرضوا الى الأعتداءات المتكرره من قبل بعض الجماعات الخارجة عن القانون،ففي السنة الأولى لحكم محمد مرسي تعرضت بعض الأسر القبطية في رفح الى التهديد بالقتل من قبل بعض الجماعات الأرهابية التي طالبت تلك الأسر بمغادرة المدينة خلال مدة أقصاها ثمان وأربعون ساعة الأمر الذي جعل مرسي يتدخل لحمايتهم وأرجاع الأسرالتي هاجرت المدينة المذكورة[45].

أما فيما يخص أقباط المهجر فتيقنوا بأن حكومة مرسي لا تحقق طموحات الأقباط فبدأو يعدون العدة للأطاحة بها وحدث تقارب بين الكنيسة وبين أقباط المهجر حيث ذهب البابا تواضروس بزيارة أقباط المهجر في أوربا من أجل التنسيق معهم على المشاركة في التظاهرات التي سوف تنطلق لقلب نظام الحكم،أضافةً الى قيام المنظمات القبطية بالأجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية وتحديداً في مدينة نيوجرسي وذلك في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام 2013، وفي السادس عشر من حزيران من العام نفسهِ أستقبل البابا تواضروس سفيرة الأمم المتحدة في القاهرة(آن باتروس) وكان هدف الزيارة هو أستطلاع رأي البابا حول مشاركة الأقباط من عدمها في التظاهرات المزمع القيام بها في الثلاثين من حزيران عام 2013 وأكد لها البابا بأن الأقباط سأموا من النظام الحالي الغير قادر على توفير الحماية للأقباط لذلك فأنهم سيشاركون في تلك المظاهرات بفاعلية[46].

ان السبب الرئيسي الذي دفع الأقباط للوقوف مع الراغبين لتغيير نظام الحكم هو أعتقادهم بأن مرسي لا يصلح للحكم وان نظامهُ السياسي يتجه نحو الهاوية خصوصاً وأن الأقباط باتوا يعانون الأمرين العنف الطائفي ضدهم وأنتشار الجماعات التي تكفر بهم مماجعلهم يهاجرون بوتيرة متصاعدة الى الدول الخارجية، فضلاً عن قيام بعض الأحزاب الموالية لحكومة محمد مرسي ببث الأتهامات للأقباط بأنهم يريدون أسقاط

الحكومة والقضاء على المشروع الأسلامي[47] لذلك فقد شارك الأقباط في التظاهرات التي أنطلقت في الثلاثين من حزيران عام 2013 والتي أدت الى الأطاحة بحكومة الرئيس محمد مرسي[48].

نتفق مع الرأي القبطي القائل بأن حكومة مرسي تتنافى مع مطالب الأقباط وهذا ما أتضح فعلاً فمرسي كان أخوانياً وبالتالي فأن التوجهات الدينية والسياسية أختلفت بين الطرفين،وبما أن مرسي كان أخوانياً فأنه من دون شك يقف مع توجهات جماعة الأخوان المسلمين وكان الأقباط هم الضحية في ذلك فتعرضوا الى الأظطهاد الديني والسياسي وأصبحوا يرحبون بأي ثورة أو حركة تخلصهم من هذا النظام السياسي المتهالك برأيهم فساهموا في الأطاحة بهِ.

سادساً:موقف الأقلية القبطية من حكومة المشير عبد الفتاح السيسي

بعد إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة تفويض المشير عبد الفتاح السيسي الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية عام 2014، وضع عدد من النشطاء الأقباط عدة شروط لمساندة المشير في معترك الرئاسة، موضحين أنها شروط وضعت انطلاقاً من مبدأ المواطنة الذي أقره الدستور، فالأقباط هم شركاء الوطن كما أنهم العامل الرئيسي في نجاح المظاهرات التي أطاحت بالرئيس السابق محمد مرسي وهم أكثر من دفع فاتورة الإرهاب من قتل وحرق للكنائس والاعتداء عليهم، وأن أهم مطالب الأقباط لانتخاب المشير عبد الفتاح السيسي رئيساً للجمهورية القضاء على الإرهاب الأسود الذي ضرب مصر فكرياً وأمنياً، وتحقيق العدالة الاجتماعية بتطبيق القانون على الجميع بدون استثناء، والتركيز على ضرورة أن يتمتع الأقباط بوضع اجتماعي وسياسي أفضل مما كان عليه في ظل الأنظمة السابقة عن طريق المشاركة الوطنية ومشاركتهم في صنع القرار السياسي[49]،وفي عهد السيسي أنبعثت أمال الأقباط في المشاركة السياسية الفاعلة ففي أنتخابات عام 2015حقق الأقباط نتائج مرضية[50].

وفي أول أحتفال بعيد الميلاد المجيد عام2015، بعد تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم، حضر إلى الكاتدرائية من أجل تقديم التهنئة للأقباط بعيد الميلاد، ووصفت بالزيارة التاريخية، خاطب خلالها جموع الشعب المصري موجها التهنئة لشعب مصر، ثم تكررت الزيارة في العام التالي ليفاجئ الرئيس الحضور بالزيارة في محاولة ان تتحول الزيارة الرئاسية من صفتها التاريخية إلى كونها بروتوكولاً رئاسياً راسخاً، وأعلن وقتها الرئيس في خطابه أن عام 2016 لن يمر إلا وقد انتهت الدولة من مادة ترميم وبناء الكناش التي تم استهدافها في زمن الحكومة السابقة، حيث ذكر ارجو أن تقبلوا اعتذارنا عما حدث، وإن شاء الله السنة القادمة لن تكون هناك كنيسة أو بيت من بيوتكم إلا وقد تم ترميمها" ، وتكررت الزيارة في السنة الثالثة من أجل الأعتذار للأقباط بعد حادثة تفجير الكنيسة أذ قدم السيسي العزاء للبابا [51]

وشارك الأقباط الانتخابات البرلمانية بمرحلتيها الأولى والثانية، عن فوز ستة وثلاثون نائباً قبطياً بينهم أربعة وعشرون نائباً كانوا مرشحين على قائمة (في حب مصر) وأثنى عشر آخرون فازوا بنظام الفردي بينهم ثلاثة أشخاص في المرحلة الأولى وتسعة أشخاص في المرحلة الثانية، وبهذا تصبح نسبة النواب الاقباط في برلمان 2015هي الأعلى في تاريخ البرلمان إذ إن فوز أثنا عشر قبطياً بالمقاعد الفردية ظاهرة إيجابية لأنه جاء بالأنتخاب الحر المباشر، كما يعكس ارتفاع معدلات المشاركة للأقباط خاصة على مستوى الترشح كما أن الدوائر التي فاز فيها المرشحون الاقباط كتلاً تصويتية مسيحية [52]

وعلى الرغم من المكانة السياسية التي أحتلها الأقباط في عهد مرسي إلا أن هذا لا يمنع من المضايقات والأعتداءات التي تحصل للأقباط بين الحين والآخر،ففي شهر شباط عام 2015قام تنظيم داعش الأرهابي ببث فيديو لعملية ذبح 21 مصرياً قبطياً الأمر الذي اغضب الرئيس السيسي إلا أن هذه المرة لم تحدث ذلك فيها ردة فعل قوية من الأقباط ،أضافةً الى ذلك برزت في حكومة السيسي ملفات أخرى، مثل تهجير الاقباط وهو ما أثير في إطار الأزمة الطائفية التي نشبت بين عائلتين في قرية كفر درويش ببني سويف، والتي نتجت بقرار الجلسات العرفية التي تمت في القرية بتهجير خمس أسر قبطية مكونة من ثمانية عشر فرداً وإجبارهم على مغادرة القرية بسبب عرض صور مسيئة للرسول على موقع التواصل الاجتماعي (فيس

بوك)، وأيضاً ما حدث في مدينة (طامية) بمحافظة الفيوم، إثر تزوج فتاة مسلمة بشاب مسيحي والتي تم ذبحها واشتراط أهلها على أسرة الشاب أن بيعوا منزلهم ويتركوا القرية للأبد، وألا يروا أحدهم في القرية مرة أخرى، وذلك في إطار جلسة عرفية بين الطرفين دون تدخل من الأمن أو تحرك مؤسسات الدولة، وأخيراً في إطار تهجير مسيحيي سيناء من العريش، بعد تهديدات من تكفيريين، رغم ما أعلنت الدولة توفيره من تسهيلات لاستقبال الاسرالنازحة النازحة بمحافظة الإسماعيلية، والسماح لهم بالتغيب عن العمل والمدارس بالعريش [53]

وبهذا يمكن القول بأن الوضع السياسي والأجتماعي للأقباط في عهد نظام السيسي لم يختلف كثيراً عن العهود السابقة لرؤساء مصر،حتى وأن كان لهم حضوراً سياسياً فأن هذا الحضور السياسي رافقتهُ حالات قتل وتهجير للأقباط في مختلف المدن المصرية وكانت أجراءات حكومة السيسي خجولة تجاه مايتعرض لهُ الأقباط،الأمر الذي يعطي أنطباعاً على أن محاولة السيسي في دعوة الأقباط للمشاركة في الحكم السياسي هي مغازلة سياسية هدفها تعزيز ثقة الأقباط بحكومة السيسي داخلياً،واعطاء البرهان لتلك الحكومة بإحترام المعتقدات الدينية للجميع دون تمييز خارجياً.

الخاتمة

بعد دراسة موضوع (الأقلية القبطية في مصرخلال المدة (1952-2015) يتضح لنا الآتي:

1- كان لتلك الأقلية مكانة بارزة في المجتمع المصري في عدة مجالات لاسيما المجال الأقتصادي حيث مارست نشاطاً فعالاً في هذا المجال من خلال المشاريع الأقتصادية التي قدر لها ان تستقطب ايادي مصرية عاملة.

2- مرت الأقلية المذكورة بمراحل تاريخية متعددة وكل مرحلة اختلفت عن المرحلة التي سبقتها والمرحلة التي تلتها وذلك حسب الأوضاع السياسية وتفاعلاتها في الداخل المصري،ففي بداية وجودهم الفعلي داخل مصر عانى الأقباط من الأضطهاد السياسي والتفرقة فيما بينهم وبين الطوائف الأخرى.

3- استغل الأقباط اندلاع ثورة الثالث والعشرون من تموز عام1954في مصر للأعلان عن طموحاتهم السياسية المخفية،فطالبوا بتوسيع وجودهم داخل المؤسسات العسكرية والتعليمية في مصرونجحوا كثيراً في تحقيق بعض ما طمحوا أليه

4- بعد أستلام جمال عبد الناصر الحكم في مصر تقرب من الأقباط كثيراًبقصد كسبهم الى دعم حكومته،فاطلق لهم الحرية في بناء الكنائس والاديرة وممارسة سائر طقوسهم الدينية.

5- بعد تسنم انور السادات الحكم ساءت العلاقات السياسية بين السلطة المصرية والأقباط،بسبب القوانين والأجراءات التي اصدرها السادات ضدهم،الأمر الذي دفع ثمنه الرئيس المذكور.

6- اما حكومة حسني مبارك فقد اتخذ سياسة مع الأقباط مرت بمرحلتين تاريخيتين الأولى (1981-1985)والتي تعتبر الفترة الذهبية للأقباط لما حصلوا عليه من حقوق هامة على الصعيدين السياسي والديني،اما المدة الثانية فهي الممتدة مابين(1985-2011) وفيها تراجع النشاط السياسي للأقباط على أثر التناقضات والأختلافات بين النظام السياسي المصري والأقباط والتي على أثرها تمت الأطاحة برئاسة مبارك.

7- اما الوضع السياسي للأقباط خلال عهدي الرئيسين محمد مرسي وعبد الفتاح السيسي فقد كان هنالك تجاوباً مع المطالب المشروعة للأقباط،ولكن في الوقت نفسه عانى الأقباط من حالات القتل والتشريد بدوافع عنصرية.

الهوامش

(1)عبد السلام ابراهيم بفدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، بيروت، 1993، ص145.
(2) زكي شنوده، موسوعة تاريخ الأقباط، ج4، ط1، د.م، 1966.
(3) أبو سيف يوسف، الأقباط والقومية العربية، ط1، بيروت، 1987، ص ص15-16.
(4) عبد السلام ابراهيم بفداي، المصدر السابق، ص147.
(5) المركز الأستشاري للدراسات والتوثيق، الأقباط، ط1،د.م،2011، ص9.
(6) أحمد ياسين الأسطل، القومية ودورها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين جمال عبد الناصر ومحمد انور السادات دراسة تحليلية مقارنه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأقتصاد والعلوم الأدارية، جامعة الأزهر- غزة، 2014، ص45.
(7) طارق البشري، المسلمون والأقباط في أطار الجماعة الوطنية،د.م، 1980، ص20.
(8) سليمان شفيق، الأقباط بين الحرمان الكنسي والوطني،تقديم مصطفى الفقي،ط1، دار الأمين للنشر،القاهرة، 1996،ص36.
(9) مي مجيب، الأقباط في الصراع السياسي والأجتماعي، مجلة الديمقراطية، مج13،ع51، 2013، ص116.
(10) عبد السلام أبراهيم بفدادي، المصدر السابق، ص147.
(11) محمد توفيق توفيق، التعددية الدينية والأنثية في مصر(دراسة في طبيعة العلاقات والتفاعلات)، ط1، بيروت، 2014،ص174.
(12) جاك تاجر، أقباط ومسلمون منذ الفتح العربي الى عام1922،القاهرة،2012، ص194.
(13) تقي الدين المقريزي، تاريخ الأقباط،د.م،1441،ص231.
(14) مي مجيب، أستبعاد الأقباط سياسة ممنهجة ام ثقافة ممتدة؟، مجلة الديمقراطية،مج17،ع67، 2017، ص110.
(15) أكرم شلبي، السادات وثورة23 يوليو1952، د.م، 1977، ص17.
(16) جورج خليل، الأقباط في مصر الحديثة (نظرة في النزاعات القبطية في الأربعينات والخمسينات)، مجلة الأجتهاد، مج8، ع 30 ، 1996، ص119.
(17) زكريا سليمان بيومي، الأخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات من المنشية الى المنصة، ط1، مكتبة وهبة للنشر،القاهرة، 1987، ص 107.
(18) ابويوسف سيف، المصدر السابق، ص154.
(19) جورج خليل، المصدر السابق، ص120..
(20) ابو يوسف سيف، المصدر السابق، ص155.
(21) جورج خليل، المصدر السابق،ص122 0.
(22) ابويوسف سيف، المصدر السابق،ص ص155-156 0
(23) المركز الأستشاري للدراسات والتوثيق، المصدر السابق،ص11.
(24) ابو سيف يوسف،المصدر السابق، ص160.
(25) زكريا سليمان بتومي، المصدر السابق،ص49.
(26) المصدر نفسه، ص111.
(27) المركز الأستشاري للدراسات والتوثيق، المصدر السابق، ص ص 11-12.
(28) زكريا سليمان بتومي، المصدر السابق، ص112.
(29) محمد توفيق توفيق، المصدر السابق، ص175.
(30) عبد السلام ابراهيم بفدادي، المصدر السابق، ص153.
(31) سليمان شفيق، المصدر السابق، ص118.
(32) مي مجيب عبد المنعم،الأقباط ومطالبهم في مصر بين التظمين والأستبعاد، مجلة المستقبل العربي،مج35،ع403، 2012، ص5.
(33) المركز الأستشاري للدراسات والتوثيق، المصدر السابق، ص12.
(34) جورج خليل، المصدر السابق،ص121.
(35) مي مجيب، المصدر السابق، ص7.
(36) تامر جمعة زايد، تطور مواقف الأقلية القبطية تجاه التحولات السياسية في مصر2011- 2014، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الأداب والعلوم الأنسانية، جامعة الأزهر –غزة، 2017،ص62 0
(37) ثامر جمعة زايد،المصدر السابق،ص51.
(38) سالي زكريا جبيرة، المصدر السابق،ص69.

[39]() المركز الأستشاري للدراسات والتوثيق، المصدر السابق، ص24.
[40]() مي مجيب، المصدر السابق،ص117.
41() المركز الأستشاري للدراسات والتوثيق،المصدر السابق، ص22
[42]() أحمد سليم عبد الله، السياسة الأمريكية وأستغلال الأقليات الدينية بعد حركات الأحتجاج العربية2011،دراسات دولية، ع26، ص221.
[43]() هبه محمد دهمان، أشكالبات الديمقراطية في التحولات السياسية في مصر2011-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر،2015، ص87.
[44]() مي مجيب، الأقباط في الصراع السياسي والأجتماعي، المصدر السابق،ص120.
[45]() صلاح محمود حوسو، الصراع السياسي على السلطة في مصر2011-2014،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الأسلامية،جامعة الأزهر،2015،ص99.
[46]() محمد توفيق توفبق، المصدر السابق، ص ص157-158.
[47]() وحيد عبد المجيد،ثورات الربيع العربي بعد ثلاث سنوات مصر نموذجاً، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ع421 ،2014، ص86. 0
[48]() عزمي عاشور، لماذا يفشل الأسلاميون في الحكم: حالة حكم الأخوان المسلمين في مصر، مجلة حمورابي، ع6 ،2013، ص65.
[49]() تامر جمعة زايد،المصدر السابق، ص124.
[50]() هبة الله محمد دهمان،المصدر السابق، ص91.
[51]() مي مجيب،أستبعاد الأقباط سياسة ممنهجة ام ثقافة ممتده،المصدر السابق،ص108.
[52]() ثامر جمعة زايد، المصدر السابق، ص ص125-126.
[53]() مي مجيب ،أستعباد الأقباط سياسة ممنهجة أم ثقافة ممتدة، المصدر السابق،109.